الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

الرئيس : السيدة وونغ (نائبة الرئيس) (نيوزيلندا)

## المحتويات

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.6/51/SR.43
8 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

96-82212 160997 160997

نظرا لغياب السيد اسكوفار ـ سالوم (فنزويلا) تولت الرئاسة السيدة وونغ، نائبة الرئيس (نيوزيلندا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/51/278 وAdd.1؛ A/C.6/51/L.6 وCorr.1)

١ - السيد بريدا (رومانيا): قال إن وفده يويد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

٢ - وأضاف أن رومانيا نظمت أنشطة هامة في إطار البرنامج الخاص بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. فهي أولا قد أبرمت معاهدات سياسية للصداقة والتعاون وحسن الجوار مع بلدان مختلفة وتتفاوض الآن بشأن معاهدات أخرى. وثانيا، سعت الى تعزيز احترام القانون الدولي بتشجيعها على تدريسه في الجامعات والمدارس على نحو ما تعكسه الكتب الدراسية المستخدمة، التي كرست الاهتمام لمواضيع معينة كما تناولت مواضيع أعم. واستطرد قائلا بضرورة زيادة العمل خلال العقد لتعزيز تعليم الشباب. وبصدد الحاجة الى زيادة العمل الفعال في ميدان منع الجريمة والعدل الجنائي أبرز أهمية مبادرة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن إعداد اتفاقيات لمكافحة الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالأطفال. وثالثا، أجرت الحكومة انتخابات مؤخرا في بلده قدمت دليلا واضحا على التقدم المحرز في سبيل سيادة القانون. وفضلا عن ذلك تم تنظيم سلسلة كاملة من الأنشطة في رومانيا تتعلق بالمواضيع ذات الصلة بالعقد. وأكد أخيرا جهود حكومته لمواءمة التشريعات الوطنية ولا سيما في ميادين حقوق الإنسان وحماية البيئة وتمويلها، الى جانب القواعد المختلفة والمعايير الدولية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. ومن المسلم به أن القانون الدولي يستطيع بل وينبغي له أن يؤدي دورا رئيسيا في الشؤون العالمية.

٣ - السيد مانيانغ (السودان): قال إن الفترة الختامية في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ينبغي أن تركز على وضع صكوك قانونية جديدة وعلى إكمال الصكوك التي بدأ العمل فيها بالفعل وينبغي أن تركز أيضا على التنفيذ الكامل للمبادئ والاتفاقيات والمعاهدات القانونية الدولية بقصد تأمين المساواة بين الدول أمام القانون الدولي ووضع أسس العدل الدولي. والسودان يسعى منذ استقلاله لتعزيز القانون الدولي ويتمسك بمبادئه ومقتضياته. كما أنه قدم مساهمات إيجابية في شتى المحافل الدولية التي يصاغ فيها هذا القانون ويطور، وتعاون مع منظمات الأمم المتحدة في توضيح المبادئ المجسدة في قوانينه وممارساته المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٤ - وأشار الى الصعوبات التقنية والمالية التي تنطوي عليها غالبا عملية الانضمام الى المعاهدات الدولية، وقال إنه يؤيد تقديم المساعدة والمشورة التقنية الى البلدان النامية بقصد تيسير تلك العملية. ورغم هذه الصعوبات فقد انضم بلده الى مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وأضاف أنه يؤيد تماما تعزيز طرق ووسائل التسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية واحترامها الكامل.

وفي هذا الصدد استرعي الانتباه الى مبادئ الحياد والأمانة والشفافية في التعامل بين الدول، والى أهمية الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال إنه يرى أن برنامج الأنشطة للفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من العقد ينبغي أن يحث الدول على قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، وييسر سبل تعزيز اختصاص المحكمة. وبعد أن أشاد أخيرا بدور لجنة الصليب الأحمر الدولية في نشر الوعي بالقانون الدولي، وبضرورة الامتثال لمبادئ القانون والحفاظ على البيئة خلال المنازعات المسلحة أعرب عن تقديره للدور الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة ومعاهد القانون الدولي في مجال تعزيز القانون الدولي لصالح السلام والأمن والتعاون.

٥ - السيد راي (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): أشار الى الروح التي استهل بها عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ؛ وقال إن الانتهاك المتعسف المتواصل لسيادة الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية أمر مؤسف، وينطبق القول نفسه على اعتماد المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي. والعقد يتيح فرصة هامة لإرساء نظام دولي جديد، شدد بصدده على أن المراعاة الصارمة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر حتمي. ومن الحتمي بالقدر نفسه ضمان مراعاة المساواة والحياد عند تطبيق المبادئ والأعراف الأساسية للقانون الدولي.

٦ - وذكر أن التسوية السلمية للمنازعات والصراعات المسلحة التي تهدد السلم والأمن العالميين من أكثر المسائل التي تواجه المجتمع الدولي الحاحا. ولا يمكن أن ينجم عن التدخل العسكري إلا المزيد من تردي الأوضاع. وتظل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ثابتة على اعتقادها بضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق الحوار والتفاوض وفقا لمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل والمساواة والمصالح المشتركة.

٧ - وأضاف أن من المهم في توحيد الأساس القانوني لإقامة نظام دولي جديد توسيع نطاق قواعد القانون الدولي الحالية بحيث يتاح تطبيقها بحياد. وفي تلك العملية توفر المراعاة الصارمة للمبدأ الأساسي المتعلق بالاستقلال ضمانة أكيدة للتطوير المستمر للقانون الدولي وتنفيذه بصورة فعالة. فإذا ما أهمل هذا المبدأ الأساسي ونفذت قوانين دولية متضمنة لشروط ذات طابع تمييزي يتعطل تطوير المجتمع الدولي ويفسد الغرض الأصيل من القانون الدولي. وقال إن علاقات الهيمنة والقهر بين الدول غير مستساغة ولا يمكن تسوية المنازعات بين الدول إلا على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة.

٨ - وأشار الى أن حكومته تبذل الجهود المضنية لزيادة التشجيع على دراسة القانون الدولي ونشره في بلده كي يستطيع الإسهام في التنمية التدريجية للقانون الدولي. وتواصل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي ترسي سياستها الخارجية على مثل الاستقلال والسلام والصداقة، تمسكها بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وستظل وفية لالتزاماتها الدولية طلبا للسلم والأمن العالميين. وقال إن وفده يطالب بتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء سبيلا الى بلوغ أهداف العقد.

٩ - السيد أودوي - أنيم (غانا): قال إن بلده يؤيد مبدأ توسيع المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف. بيد أن البلدان النامية تفتقر الى الموارد المالية والمعارف التقنية التي تمكنها من المشاركة في عملية صياغة المعاهدات المتعددة الأطراف. وعلى هذا يسر غانا أن برنامج الأنشطة للفترة الثالثة من العقد نص على تقديم المساعدة والمشورة التقنية الى البلدان النامية في مجال صياغة المعاهدات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد يود وفده الإعراب عن تقديره للمنظمة البحرية الدولية وحكومة مالطة لإنشاء معهد القانون البحري الدولي الذي يوفر للمحامين من البلدان النامية التدريب في مجالات الشحن البحري والتجاري. ومن شأن الدعم الإضافي من القطاع الخاص أن يمكن المعهد من زيادة عدد المشتركين من البلدان النامية. كذلك يشيد الوفد بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي الأنشطة القائمة على تقديم المساعدة والمشورة التقنية الى البلدان النامية كل في ميدانه.

١٠ - واستطرد قائلا إن وفده يلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية من أجل تيسير فعالية نشر المعلومات عن المعاهدات عن طريق المنافذ الالكترونية العالمية. بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن جميع الدول الأعضاء لديها الهياكل الأساسية اللازمة لحصولها على المعلومات التي تبث عبر الوسائل الإعلامية الالكترونية. وبالتالي ينبغي عدم إغفال المعلومات المطبوعة. وينبغي أيضا بذل الجهود لتخليص عبء الطباعة المتراكم بالنسبة للحولية القانونية للأمم المتحدة، وكفالة سرعة ترجمة المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة. وينبغي أن يواصل قسم المعاهدات جهوده لتقديم المشورة والمساعدة بشأن قانون المعاهدات والجوانب التقنية في المعاهدات، وبذل مزيد من الجهد لتأمين طبع المنظمات الدولية للمعاهدات المبرمة برعايتها.

١١ - وواصل القول إن وفده يلاحظ باغتباط ازدياد أعداد المتقدمين لبرنامج منح لاهاي لعام ١٩٩٦. وينبغي توفير تمويل متزايد لتقليل التفاوت بين عدد المتقدمين وعدد المنح المقدمة.

١٢ - وقال إن وفده يرحب أيضا بالتقدم المحرز في شتى أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، حسبما جاء في الجزء الثالث من تقرير الأمين العام (A/51/278). ويحث وفده في هذا الصدد جميع الدول وسائر المؤسسات على الاستفادة الكاملة من تجميع الخبرات المتاحة في المحكمة الدولية المنشأة حديثا لقانون البحار من أجل منع المنازعات وتسويتها سلميا خلال الفترة الرابعة من العقد.

١٣ - السيد روي (استراليا): قال إن وفده يرحب بالتأييد القوي المعرب عنه لمشروع القرار المتعلق "بمجموعة المعاهدات" والذي قدمته استراليا في الفريق العامل المعني بعقد القانون الدولي. وبالنظر الى هذا التأييد والى الأهمية العالمية للموضوع يطالب وفده بأن ينظر الرئيس في عرض مشروع القرار على اللجنة الخامسة بوصفه نصا من الرئيس للاعتماد بتوافق الآراء.

١٤ - وأضاف أن وفده يرحب بالجهود التي يبذلها قسم المعاهدات للحد من العبء المتراكم من طبع "مجموعة معاهدات" الأمم المتحدة وإتاحة نشر "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام" على شبكة "الإنترنيت". ويبقى مع هذا عمل كثير. فقد سجل لدى الأمانة العامة أكثر من ٠٠٠ ٤٠ معاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من الميثاق. وما يقرب من ربع تلك المعاهدات غير منشور حاليا، وهذا يمثل تراكما لثمانية أعوام. وقال إن وفده يولي أولوية عالية لتحديث "مجموعة المعاهدات" ولعل ذلك يصبح ممكنا بحلول بداية القرن الحادي والعشرين. وهو يؤيد بشدة أيضا خطط قسم المعاهدات لحوسبة مجموعة المعاهدات عبر شبكة "الانترنيت". بيد أن هدف برنامج الحوسبة ليس بديلا عن النشر في مجلدات. فيجب أن تستمر إتاحة المنشورات مطبوعة على الأقل الى أن تستخدم الدول الأعضاء بشكل روتيني الوسائل الالكترونية للنشر.

١٥ - وقال إنه مع التسليم بإمكانية الحصول في نهاية المطاف على عوائد من نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة عبر شبكة الانترنيت فإن استراليا تعتقد جازمة أن الوصول الى المعلومات عن المعاهدات المسجلة لدى الأمانة العامة ينبغي ألا يقتصر على من يستطيع دفع الثمن لتلك المعلومات وكحد أدنى ينبغي أن تحصل الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي تعترف بها الأمم المتحدة، على "مجموعة المعاهدات" عبر شبكة الانترنيت بالمجان.

١٦ - وأضاف إن مشروع القرار المقدم من استراليا يدعو الدول الأعضاء الى تقديم المعاهدات الى قسم المعاهدات على هيئة أقراص مدمجة أو من خلال الوسائل الالكترونية الأخرى بما يمكن القسم من إنشاء قاعدة بيانات الكترونية يمكن البحث فيها عن نصوص المعاهدات بالكامل وسيكون الوفاء بالهدفين التوأم لمشروع القرار وهما تحديث "مجموعة المعاهدات" والنشر عبر شبكة الانترنيت خاتمة طيبة لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

١٧ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب بمشروع القرار A/C.6/51/L.6 وعنوانه "الإجراءات المتخذة في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالعيد المئوي للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي"، ويؤيد هدف صياغة "برنامج عمل" المبين في الفقرة ١ منه. وهو يتطلع الى العمل مع هولندا والاتحاد الروسي في سبيل تطوير المحتوي الفني للبرنامج، ويشدد على أهمية تطوير الأنشطة لتتناسب مع تلك المناسبات على المستويين الإقليمي والعالمي.

١٨ - وأضاف أن من بين أهداف العقد تعزيز سبل ووسائل التسوية السلمية للمنازعات بين الدول، بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية والاحترام الكامل لها. وإذا كان اللجوء الى المحكمة قد تزايد بشكل كبير منذ انتهاء الحرب الباردة فلا بد من إيجاد سبل لزيادة تعزيز اختصاصها عن طريق أحكام معاهدات أو اتفاقات متبادلة بين الدول أو، وهو الأهم، زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقبل الاختصاص الإلزامي للمحكمة بموجب المادة ٣٦ من النظام الأساسي. وقال إن استراليا تؤيد مطالبة الأمين العام في "خطة للسلام" جميع الدول الأعضاء بالموافقة على الاختصاص الإلزامي بحلول نهاية عقد القانون الدولي. ويجب أن ينصب

التركيز الآن على كيفية حث الدول على ذلك، وعلى العقبات التي تقف في طريق تحقيق ذلك الهدف. وللوصول الى ذلك تم في أيار/مايو ١٩٩٦ تنظيم مؤتمر بعنوان "خمسون عاما على محكمة العدل الدولية: المحكمة على عتبات القرن الحادي والعشرين" بدعم من حكومتي استراليا ونيوزيلندا. وكان المؤتمر بمثابة محفل عظيم القيمة للخبراء من البلدين في ميدان القانون الدولي لدراسة دور المحكمة وأدائها منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ والنظر في دورها في المستقبل من خلال دراسة مقترحات الإصلاح.

١٩ - السيد انخشايخان (منغوليا): رحب بما بدا من اهتمام الهيئات والمؤتمرات الدولية المختلفة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج شامل يغطي جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية والثقافية وأنشطة نزع السلاح. وأعمال لجنة القانون الدولي أعمال مفيدة بوجه خاص في سد الثغرات الموجودة في القانون الدولي. وهناك مجالان هامان للتعاون الدولي هما وضع إطار لنظام بيئي عالمي، واستعادة الآثار الفنية المسروقة أو المصدرة بطرق غير شرعية.

٢٠ - وأضاف أنه يرحب بما أحرز من تقدم في الترويج لقبول المعاهدات المتعددة الأطراف؛ وأن حكومته انضمت الى ١٤ معاهدة واتفاقية متعددة الأطراف منذ بداية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، ومن المنتظر أن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحكومته ملتزمة تماما بالتنفيذ الدقيق لجميع المعاهدات التي هي طرف فيها. وقد مكنت نهاية الحرب الباردة حكومته من ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المجتمع المنغولي؛ وقد عقدت عدة انتخابات حرة بالفعل منذ التحول السلمي الى الديمقراطية في عام ١٩٩٠.

٢١ - واسترسل قائلا إنه يرحب بالتشجيع والدعم من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال تدريس القانون الدولي ونشره ولا سيما في البلدان النامية. ويستحق قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية إشادة خاصة لإتاحته "مجموعة معاهدات الأمم المتحدة" للدول الأعضاء الكترونيا.

٢٢ - وقال إن حكومته اتخذت عددا من الخطوات النوعية الرامية الى بلوغ أهداف العقد. فزاد انتشار تدريس القانون الدولي وتحديثه في منغوليا. ونشرت وترجمت كتب كثيرة عن القانون الدولي بما في ذلك كتاب دراسي على أساس تاريخ منغوليا الفريد. بيد أن خبراء القانون الدولي في منغوليا قليلون للغاية، فقد فرض على محاميها خلال العقود السبعة الماضية التعليم القانوني المسيس بدرجة عالية وهم يحتاجون الآن الى إعادة تدريب على القانون الدولي نظريا وعمليا. ولذا فحكومته ترحب بأي منح دراسية أو زمالات للمساعدة في إعادة التدريب تلك، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج التي تنظمها مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إطار العقد. وتعتزم حكومته إنشاء مكتبة وطنية للقانون الدولي وتقدر تقديرا عاليا أي مساعدة تتلقاها في هذا الصدد على هيئة هبات أو مشورة.

٢٣ - وقال إن وفده يرحب بمبادرة الاتحاد الروسي لعقد مؤتمر للسلام في عام ١٩٩٩ لإحياء الذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام ولانتهاء العقد، مما سيسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي ولا

سيما في مجالات كحماية البيئة والمسؤولية عن الأضرار البيئية. وحكومته ملتزمة تماما بالمشاركة في الأنشطة المعتزمة للفترة الختامية للعقد، وهي واثقة أن العقد يقدم إسهاما كبيرا في التطوير التدريجي للقانون الدولي وخاصة في إيجاد الظروف القانونية الملائمة للعدالة التي هي أساس السلام الدائم.

٢٤ - وأضاف أن من المجالات الهامة لتوسيع التعاون الدولي التي قد تكون جاهزة الآن للتطوير التدريجي أو التدوين في المناخ السياسي الجديد في أعقاب الحرب الباردة مجال المفاوضات الدولية. والمفاوضات الدولية هي أكثر الأدوات السلمية مرونة لإدارة العلاقات بين الدول. غير أن قواعد إجراء المفاوضات الدولية القائمة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي لم يتم تحديدها بعد لأسباب مختلفة، منها عقلية المواجهات في فترة الحرب الباردة. وقد أتاح انتهاء الحرب الباردة فرصة لتحديد تلك القواعد. فقد تركت المفاوضات الدولية لأمد طويل جدا للممارسات المعتادة التي كانت تعنى في وقت من الأوقات ترك المبادئ التي تقوم عليها للتفسيرات التعسفية، ولا سيما من قبل الأقوياء والعتاة. ومن الأرجح أن الحلول العادلة والدائمة حقا لا توجد إلا إذا توحد فهم قواعد المفاوضات المقبولة الى جانب توافر الإرادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق متبادل. وقد شدد رئيس منغوليا في خطابه أمام الجمعية العامة في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، على أهمية وضع مجموعة من القواعد الأساسية للتسوية السلمية للمنازعات، وهي الفكرة التي طورها رئيس وزراء منغوليا في خطابه مؤخرا أمام الجمعية العامة، حين دعا المجتمع الدولي الى وضع مبادئ توجيهية لإجراء المفاوضات الدولية.

٢٥ - وذكر أن مجموعة القواعد الأساسية يمكن أن تأتي على شكل إعلان من الأمين العام كما حدث في حالة إعلان عام ١٩٧٠ لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتقضي القواعد بأن تحترم الدول المساواة في السيادة وتتفاوض على أساس حسن النوايا والالتزام ، وتمتنع عن التدخل في شؤون أي دولة أخرى، وتمتنع عن ممارسة الضغط أو اتخاذ أي إجراء قد يفضي الى وقف المفاوضات. وينبغي أن يكون القصد من المفاوضات متمشيا مع مبادئ القانون الدولي الراهن، وألا تفرض أي شروط مسبقة، وأن تراعى بصرامة الإجراءات المتفق عليها. وأضاف أن وفده مستعد للعمل مع الوفود الأخرى في سبيل وضع هذه المجموعة من القواعد الأساسية كي تعتمدها الجمعية العامة إما على هيئة إعلان، كما ذكر آنفا، وإما على هيئة مجموعة توصيات.

٢٦ - السيد بدرازا (بوليفيا): تحدث باسم مجموعة ريو ورحب بتقرير الأمين العام بشأن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (A/51/278 وAdd.1) وقال إن الجزء ثالثا يقدم عرضا مجملا بالغ الأهمية لمجالات محددة. وربما يمكن في المستقبل أن يخصص جزء من التقرير لأنشطة الهيئات القضائية الدولية. وستنشر حكومات مجموعة ريو هذا التقرير وتواصل التعاون في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وهي ترحب بوجه خاص بجهود لجنة الصليب الأحمر الدولية لتوضيح محتوى القانون الإنساني الدولي وتنفيذه. وتشمل التطورات الهامة في مجال القانون الدولي توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والخطوات التي تتخذ نحو إنشاء محكمة دولية لقانون البحار. وخص بالمديح عمل محكمة العدل الدولية ولا سيما فتواها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها.

٢٧ - وأعاد الى الأذهان الاعتراضات القوية لمجموعة ريو على القوانين والعقوبات المحلية ذات الأثر المتجاوز للحدود والتي تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. واسترعى الانتباه الى فتوى اللجنة القضائية الأمريكية (A/51/394) بأن قواعد وتنفيذ وثيقة هلمس ـ بيرتون لا تتمشى مع القانون الدولي.

٢٨ - ودعا جميع الدول الى التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والى سحب أي تحفظات جوهرية قد تكون لديها على الوثيقة. وقال إن حكومات مجموعة ريو تؤيد أيضا إنشاء محكمة جنائية دولية.

٢٩ - وأشاد بقسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية لاستخدامه تكنولوجيا المعلومات في زيادة تيسير إتاحة المعلومات عن المعاهدات لأعداد أخرى من المستفيدين. كما رحب بجهوده في سبيل تحديث التسجيل الالكتروني للمعاهدات. وقال إنه يود التأكيد على أهمية وجود "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام" ذات الأهمية البالغة، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ثم إنه في سياق ترحيبه بقرار لجنة القانون الدولي نشر مجموعة مقالات أعضائها باللغتين الانكليزية والفرنسية كإسهام في عقد القانون الدولي، ذكر أنه ينبغي بذل جهد لترجمة هذه المقالات، وعلى الأقل الى اللغات الرسمية الأخرى، لإزالة واحدة من العقبات الهامة أمام نشر القانون الدولي.

٣٠ - وأضاف أن سيادة القانون الدولي ومراعاته هي أكثر الطرق فعالية لإقامة نظام دولي مستقر. وكما تبين من الأحداث الأخيرة، فإن القانون الدولي أداة حيوية لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠